التَّأَمُّلُ فِي بِدَاهَةِ الاِشتِرَاكِ المَعنَوِيّ لِلوُجُودِ

تقريراتُ درسِ الأُستاذِ:

سَيِّدهٰادِي عَلَمُالهُدىٰ

بقلم:

حسين كامكار

بِسمِ اللهِ الرّحمنِ الرّحيمِ

الحَمدُ لِلهِ رَبّ العالمِينِ

وَ صَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا وَ نَبِيِّنَا مُحَمّدٍ وَ آلِهِ الطّاهِرِينَ

بعد الفراغ عن التصديق بالاشتراك المعنوي في الوجود، يقع الكلام في أن ذاك التصديق بديهيٌ أم نظري؟ و إن كان بديهياً فمن أيّ قسم من البديهيات هو؟ قال ابن سينا في منطق الشفاء:

«ثم من امتنع أن يعقل أن للموجود معنى واحداً في هذه العشرة [أي المقولات] فقد فارغ الفطرة [...] بل الحق هو أن الأشياء تشترك في الثبوت و الوجود بمفهوم محصل عند الذهن. و هذا بيّن بنفسه لا يمكن أن يبيّن [...] و لولا هذا لما صحّ أنّ الشيء لا يخرج عن طرفي النقيض...»[1]

و استظهر بعضٌ من كلامه أن القضية من الأوليات، و قال الرازي في المباحث المشرقية أنه يشبه أن يكون من قبيل الأوليات[2]، و قال صدرالدين الشيرازي: قريب من الأوليات، و استحسنه السيد الطباطبايي في النهاية. هذا و ما وجدنا أحداً صرّح بأنه من الأوليات.

---

[1] الشفاء في المنطق، ابن سينا، حسين بن عبدالله. تحقيق زائد، سعيد. قسم المقولات، ص٦٠.

[2] المباحث المشرقية في علم الالهيات و الطبيعيات، ج١، ص١٨.

فعلينا أن نتساءل: هل القضية من الأوليات أم غيرها من البديهيات؟ أم هو نظري يحتاج إلى التفكير و النظر؟

قال الاستاذ فياضي – حفظه الله – ليس القضية من الأوليات بل هو بديهيٌ من الوجدانيات، ففي تعليقه على النهاية:

«الأوليات هي القضايا التي يكفي في التصديق بها تصوّر أجزاء القضية من الطرفين و النسبة، و قضية «مفهوم الوجود مشترك معنوى» ليست كذلك إذ لا يمتنع عند العقل أن يكون مفهوم الوجود متعددا. و لكن من راجع إلى ذهنه و وجدانه يجد أن الوجود يحمل على ما يحمل عليه بمعنى واحد. فالقضية من الوجدانيات. و الوجدانيات لوضوحها و عدم احتياجها إلى قياس مرتكز أو حاضر في الذهن، قريبة من الأوليات».[٣]

و التحقيق:

القضية التي يهمّنا: «معني الوجود مشتركٌ معنوياً بين جميع الموجودات»، أي كلّما حملنا الوجود على موضوعٍ في حكمٍ تصديقيٍ لا نحمله إلا بمعنى واحد.

[٣] النهاية مع تعاليق الفياضي، ج١، ص٣٦-٣٧.

و للتصديق بتلك القضية لا بدّ من الرجوع بالوجدان، أي لحاظ معنى الوجود في القضايا المختلفة التي نحمل فيها الوجود على موضوعٍ.

فالتصديق بالقضية متوقف على الوجدان في الجملة، فليس من الأوليات.

هذا و لكنّ التصديق يحتاج إلى قياس أيضاً فليس من الوجدانيات، و هو إما نظريٌّ و إما حدسيٌّ – إن كان قياسه مرتكز أو حاضر في الذهن – توضيح ذلک:

أنّا نحتاج اولاً إلى لحاظ معنى الوجود في قضايا مختلفة، مثل «الشمس موجودة» و «الاربعة موجودة» و «الواجب تعالى موجود» و هذا اللحاظ انما بالوجدان. ثم نحتاج ثانيا إلى مقايسة اللحاظات بعضها مع بعض و التصديق بوحدة المعنى، و هذا التصديق بالوجدان أيضا و لكنّه وجدانٌ ثانٍ. ثم نحتاج إلى القضية الحاكمة بأن لا يشذّ موجودٌ عن هذا الحكم، و لأن تصوّر جميع الموجودات و محامل الوجود غير ممكن لنا إلا اذا نلغي خصوصية الموارد و نكشف استيعاب الحكم لجميع محامل الوجود، و هذا إما وجدانٌ ثالثٌ و إما يستنتج من قياس خفي بالشكل التالي:

الموجود لا يخلو أن يكون واجباً أو ممكناً، و معنى الوجود في «الواجب تعالى موجود» و «الممكن موجود» مشترک، فالمعنى مشتركٌ بين جميع الموجودات.

و لكن هذا القياس الخفي لا يتمّ الا بعد التصديق بعدم الفرق بين الممكنات أنفسها في حمل الوجود عليها، و ذاک التصديق – أى التصديق بعدم الفرق – إما وجدانٌ مستقلٌ و إما يستنتج من لحاظ أقسام الممكنات من الجواهر و الأعراض المختلفة من الكمّ و الكيف و الإضافة و غيرها.

فالحكم بالاشتراک المعنوي للوجود في جميع الموجودات ليس وجداناً بسيطاً، بل هو يستنتج من ضمّ الإدراكات الوجدانية بعضها إلى بعض، فهو يحتاج إلى قياس ملفّقٍ من مفرداتٍ وجدانية، و ذاک نوعٍ من التفكير، فالقضية من النظريات.

اللهم إلا أن يقال: إن القياس المذكور مرتكز في الذهن، أو لا يحتاج إلى التأمل و التأني و يسير الفكر منها سريعاً فهو من الحدسيات.

و الحمد لله وحده.